

2025/08.

مقترح قانون

يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد

الفصل الأول:

يتمتع بالعفو العام كل من أصدر شيكا دون رصيد لا يفوق المبلغ المضمن به خمسة آلاف دينار أو قام بالاعتراض على خلاصه في غير الحالات المنصوص عليها بالفصل 374 من المجلة التجارية وحررت بشأنه شهادة في عدم الخلاص قبل 2 فيفري 2025.

الفصل الثاني:

لا يمس العفو العام المقرر بمقتضى هذا القانون بحقوق الغير وخاصة بحقوق المستفيد من الشيك ولا يشمل مصاريف الإعلام التي دفعها البنك المسحوب عليه ولا المصاريف القضائية ولو التي لم تستخلص ولا الاستصفاء الذي تم تنفيذه ولا الخطية التي تم استخلاصها.

وتبقى الحقوق المدنية للمستفيد قائمة لاستخلاص المبالغ المتعلقة بالشيك كاملة.

الفصل الثالث :

يُكلف وزير العدل ووزير الداخلية ووزير المالية ومحافظ البنك المركزي التونسي بتنفيذ أحكام هذا القانون حال نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

2025/08.

واردات عدد
11 فيفري 2025
مجلس نواب الشعب مكتب الشبه المركزي

مقترح قانون يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك دون رصيد

شرح الأسباب

يندرج مقترح القانون المتعلق بالعفو العام عن العقوبة السجنية في جريمة إصدار شيك دون رصيد لا يفوق المبلغ المضمّن به خمسة آلاف دينار.

ويهدف مقترح القانون المائل إلى الحدّ من الآثار الجانبية لسوء استعمال الشيك قبل صدور القانون عدد 41 لسنة 2024 مؤرخ في 2 أوت 2024 المتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها ويهدف بالأساس إلى إلغاء العقوبة السجنية عن الفئة الأغلبية عدديًا المصدرة للشيك دون رصيد، إذ أبرزت الإحصائيات الرسمية أن الشيكات التي لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف دينار تحتلّ النسبة الأكبر من حيث عدد القضايا وعدد المحكومين. وبما أن القانون عدد 41 لسنة 2024 مؤرخ في 2 أوت 2024 المتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها عالج هذه المسألة حتى يوقف الاستعمال الخاطي للشيك كوسيلة للضمان عوض استعمالها القانوني الصحيح والذي أدى إلى عديد الآثار السلبية على المجتمع بتحويل آلاف المواطنين إلى محكومين بعقوبات سجنية من أجل جريمة إصدار شيك دون رصيد وما في ذلك من تأثير سلبي على المجتمع من تفكيك عائلات وسجن أولياء والعصف بمستقبل الأبناء كإثقال كاهل العدالة والقضاء بالآلاف القضايا وكذلك المؤسسات السجنية بمئات المساجين إضافة إلى العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني.

ويتنزل مقترح القانون المائل في إطار إتمام عملية الإصلاح سعيًا للحد من الانعكاسات السلبية للاستعمال الخاطي للشيك سابقًا بإصدار عفو عام عن جريمة إصدار شيك دون رصيد في حدود مبلغ خمسة آلاف دينار وهو مبلغ يجد تفسيره في أن النسبة الأعلى للقضايا المنشورة أمام المحاكم والأحكام الصادرة في المجال تعلقت بشيكات في حدود هذا المبلغ والهدف من هذا العفو هو إعادة تأهيل النسبة الأهم من المعنيين بها الصنف من الجرائم والسماح لهم بإعادة الاندماج في الاقتصاد الوطني والعودة إلى النشاط والسعي إلى خلاص الشيكات التي تعلقت بالديون المتخلدة بذمتهم ذلك أن مقترح القانون المائل يحافظ على الحقوق المدنية ليتولى أولى الحقوق القيام بإجراءات الاستخلاص المتاحة مدنيًا حيث لا يتسلط العفو إلا على الجانب الجزائي.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى عديدة تبرر مقترح القانون المائل وتبرز أنّه ضرورة اقتصادية واجتماعية ملحة يتطلبها الوضع الوطني وتراعي تداعيات الاستعمالات الخاطئة للشيك وتخفف من تداعيات الأزمات الاقتصادية من أهمها ما يلي:

واردات عدد
11 فيفري 2025
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

1. عدم توحيد الإجراءات في المحاكم:

- هناك تباين كبير في تطبيق الإجراءات بين المحاكم المختلفة، ما يخلق حالة من عدم التناسق القانوني ويؤدي إلى تأخير معالجة القضايا المتعلقة بإصدار شيكات دون رصيد.
- غياب معيار موحد للتعامل مع هذه القضايا يزيد من الأعباء على الأطراف المعنية، سواء المدين أو الدائن، ويدعو إلى إيجاد حل جذري مثل العفو لتجاوز هذه التناقضات.

2. رفض بعض المحاكم الالتزام بقانون سقوط العقوبة بمرور الزمن:

- استمرار الملاحقات القضائية رغم انقضاء المدة القانونية لسقوط العقوبة يؤدي إلى انتهاك واضح لحقوق المدينين.
- مقترح العفو يضمن معالجة هذه الثغرة بشكل منصف ويعزز الالتزام بالقوانين المتعلقة بالتقادم، مما يقلل من الضغوط على النظام القضائي.

3. الإجراءات الإدارية المعقدة وتأثيرها السلبي:

- الإجراءات البيروقراطية الطويلة تعيق تنفيذ التسويات، وتعرق استرجاع النشاط الاقتصادي للفرد، وتفاقم أزمات المدينين في ظل تزايد التحديات المالية.
- العفو قد يساهم في تبسيط هذه الإجراءات من خلال تقديم إطار قانوني موحد لإنهاء النزاعات الجزائية المتعلقة بالسيكات.

4. الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على القدرة على السداد:

- العديد من المدينين يواجهون صعوبات مالية غير مسبقة نتيجة الأزمة الاقتصادية الحالية، مما يجعلهم غير قادرين على سداد التزاماتهم في الوقت المناسب.
- العفو يعزز فرص التسوية السريعة ويعيد إدماج المدينين في الدورة الاقتصادية بشكل يساهم في النمو الاقتصادي.

5. دور العفو في تعزيز الثقة في القضاء:

- عدم توحيه تطبيق القوانين، خاصة المتعلقة بسقوط العقوبة، أضر بمصداقية القضاء لدى المواطنين.
- العفو يمكن أن يكون خطوة إصلاحية تظهر التزام النظام القضائي بتطبيق العدالة بشكل ناجع وشفاف.

6. رفض البنوك تقديم التمويل:

- إحجام البنوك عن تمويل الأفراد والمؤسسات الصغيرة يحد من قدرتهم على تسوية أوضاعهم المالية.

• من خلال العفو، يمكن تحفيز إعادة بناء الثقة بين البنوك والعملاء وإيجاد حلول مرنة للمشكلات المالية.

• هذا المقترح يقدم العفو كأداة شاملة لتجاوز العراقيل الإدارية والقضائية والاقتصادية، مع التركيز على تعزيز العدالة وإعادة التوازن إلى النظام القضائي والاجتماعي.

7. الأسباب الاقتصادية المحلية:

- يُخفف العفو الضغط على الأفراد ويمنحهم فرصة لإعادة تنظيم أوضاعهم المالية.
- تعاني القطاعات الاقتصادية المحلية، خاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، من ركود حاد بسبب تراجع الاستهلاك المحلي وانخفاض القدرة الشرائية.
- تسوية وضعية المدينين وإعادة إدماجهم في الدورة الاقتصادية، مما يساهم في تحفيز الاستهلاك والنمو.
- تعزيز فرص العودة إلى النشاط الاقتصادي والاجتماعي دون ضغوط قضائية.

8. ضعف نظام التمويل المحلي:

- إجماع البنوك عن تقديم القروض أو إعادة جدولة الديون يزيد من أعباء المؤسسات والأفراد.
- يشكل العفو حافزاً لتشجيع التعاون بين الدائنين والمدينين لتجاوز الأزمات.

9. التأثير المستمر لجائحة كوفيد-19:

- الاقتصاد التونسي لا يزال يعاني من التداعيات الاقتصادية للجائحة، بما في ذلك انخفاض الاستثمار والتبادل التجاري.
- يساهم العفو في تخفيف الأعباء على الأفراد والشركات التي تأثرت بشكل مباشر من الركود العالمي.

10. الأزمات الجيوسياسية وتأثيرها على الاقتصاد:

- الحرب في أوكرانيا وأزمات الطاقة والغذاء العالمية أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتعطل سلاسل التوريد، مما زاد الضغط المالي على المواطنين.
- العفو يمكن أن يخفف من تأثير هذه التحديات.

11. التكامل بين الأسباب المحلية والعالمية:

- تسريع العفو يُظهر استجابة فعّالة وشاملة للتحديات الاقتصادية، ويُعيد التوازن إلى الاقتصاد المحلي في مواجهة الضغوطات العالمية.
- العفو يعزز التماسك الاجتماعي ويُظهر التزام الدولة بدعم الفئات الأكثر تضرراً من الأزمات الاقتصادية المركبة.

قائمة الإمضاءات

مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مقترح قانون يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد

ع/ر	الاسم واللقب	الإمضاء
1.	نزار الديق	
2.	جلال الخدمي	
3.	نصرتايب	
4.	ظهافر صغيري	
5.	لسري البواب	
6.	يوسف السومي	
7.	ماديس الحاج علي	
8.	حمادي العسباري خيلاني	
9.	عبد العزيز شعلالي	
10.	ارزوق العفيري	
11.	عبد ماجد	
12.	رمزي المستوي	
13.	عمر بوموس	
14.	نورة الشبراك	
15.	سوسن مبروك	
16.	النوري جريدي	
17.	نسيل حاميدي	
18.	ريم الصخر	
19.	الطاهر بن منصور	

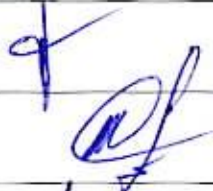
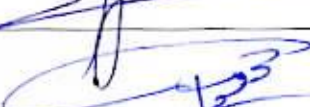
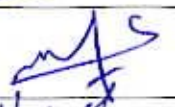
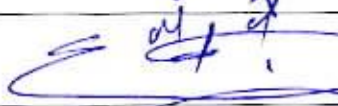
2025/08.

قائمة الإماءات

11 فيري 2025

مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

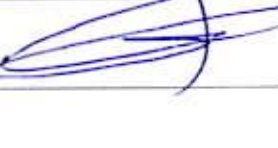
مقترح قانون يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد

ع/ر	الاسم واللقب	الإماء
20.	أمسار الدرويش	
21.	محمد القادر بن زيب	
22.	أمان المودب	
23.	عزالدين التائب	
24.	حسام محعوب	
25.	ياسر قوراري	
26.	عبد القادر عمار	
27.	عادل ضياف	
28.	المشرف المحامل	
29.	كمال صراح	
30.	منال بديدة	
31.	محمد زياد الماهر	
32.	مير الكويكي	
33.	نات الحبابه	
34.	عزالدين مفلون	
35.	فخرية ميه الحانق	
36.	بلا المسري	
37.	عواطف الشنيتي	
38.	هاجر الحجاب	

2025/08.

قائمة الإمضاءات

مقترح قانون يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد

الإمضاء	الاسم واللقب	ع/ر
	سكري السيد	.39
	أ. م. السيد	.40
	حاز الهواوي	.41
	د. هادي الهادي	.42
	بريد هادي	.43
	أ. م. راي	.44
	الفاضل بنز كسيه	.45
		.46
	واردات عدد	.47
	11 فيزي 2025	.48
	مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي	.49
		.50
		.51
		.52
		.53
		.54
		.55
		.56
		.57

2025/08 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي، 07-02-2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08 .

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله حلال الخدمية

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتّي أتبنّي عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي، ٥ / ٥ / ٢٠٢٥

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي، 02/05/2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

يوسف الومي

إنني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله مبارك بن علي
عضو مجلس نواب الشعب،

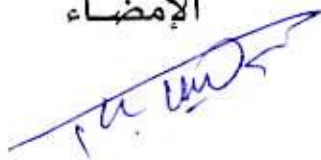
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله محمود الدويهي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعضو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/08 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله النوري جريسي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/08

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله حمادي الحسني عيلاني
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/08 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله عبد الحريز شحبابي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصّرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي، 5-2-2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله عمر بن هوش
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي، ٠٧-٠٢-٢٠٢٥

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله سورية السبرال
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله حاتم بن علي الهواوي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله باردوفي

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من

النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08 .

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله أ. س. الي. خ. م. د. ب.
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/08.

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


الجمهورية التونسية . 2025 / 08
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله محمد زياد المصالح
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/08 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي.

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
.....

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

.....

2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله كامل الحبيب
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد التّظّهر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله المندوب المجلول
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي، 11 فيفري 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله حسام محجوب
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي، 11 - 08 - 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله... سياسي تونسي

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد	عنوان مقترح القانون
03 فصول	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي، 5/02/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله لوسين ميريك
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/08 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

عبد المجيد

إنني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله أمال الموديب
عضو مجلس نواب الشعب،

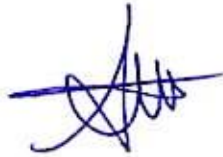
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



باردوفي،
2022/02/11

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله عادل صياف
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله الحسين عيسى
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملاً بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

الحسين عيسى

2025/08

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله أنيل حاسدي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	03 فصول

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 2025/08/10

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله 
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/08

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردوفي، 20/08/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

رسم السيد

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله الطاهر بن منصور
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملاً بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي.

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله محمد القاسم بن زهير
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد	عنوان مقترح القانون
03 فصول	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/08.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح بتبني مقترح قانون

كمال فلاح

إنني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد	عنوان مقترح القانون
03 فصول	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله صالح بديع
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/08 .

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

بالتصريح

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08 .

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون



إني الممضي (ة) أسفله

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من

النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في

إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء



الجمهورية التونسية . 2025 / 08

مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبنيّ مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله صاير الجليلي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّي عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

عنوان المقترح القانون

إنني الممضي (ة) أسفله ...
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد	عنوان مقترح القانون
03 فصول	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/08 .

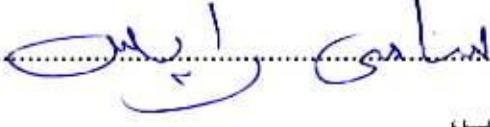
الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردوفي،

تصريح

بتبني مقترح قانون

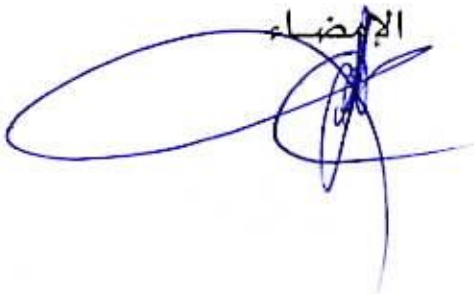
إني الممضي (ة) أسفله  عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإضاء 

2025/08 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
الموافق نشره

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	يتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	03 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء